

دراسة بحثية في الكلية عن التطورات الاقتصادية في العراق في الحكم الجمهوري (1958 - 1968) للطالب علي جبار

وتعتمد الدراسة على معطيات المنهج التاريخي في توثيق أحداث هذه الفترة وتغيراتها والتطورات التي استحدثت في الحياة العراقية، وقد أقتضت طبيعة البحث أن يتوزع على أربعة فصول تقسم بدورها إلى مباحث، فالفصل الأول يتناول التطورات السياسية للفترة 1958 - 1968 ويقسم إلى مبحثين، المبحث الأول يتحدث عن الواقع السياسي للعراق وأطراف العمل السياسي المشاركين في التخطيط للثورة كتتنظيم الضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني والاتصالات بينهما للقيام بالثورة، أما المبحث الثاني فيخص العهد الجمهوري والتطورات السياسية للفترة 14 تموز 1958 وحتى 17 تموز 1968، مع ذكر كيفية قيام الثورة وتشكيل أول حكومة جمهورية في العراق ومنجزات الثورة في العهد الجديد ثم نهاية عهد عبد الكريم قاسم والتطورات السياسية للفترة 1963 - 1968

أما الفصل الثاني فيناقش التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجالين الزراعي والصناعي للفترة 1958 - 1968، ويقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتعلق بالواقع الزراعي قبل قيام ثورة 14 تموز 1958، والمبحث الثاني يخص قانون الإصلاح الزراعي بعد الثورة وأسباب فشل القانون في تحقيق أهدافه، أما المبحث الثالث فخصص للحديث عن القطاع الصناعي بعد عام 1958 حتى عام 1968 ودور اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي في تنشيط هذا القطاع وتوسيعه.

أما الفصل الثالث فيناقش السياسة النفطية والتخطيط الاقتصادي والمتغيرات في مجال التجارة للفترة 1958 - 1968، ويقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث يتعلق المبحث الأول والثاني بالقطاع النفطي وموقف الحكومة من الشركات الأجنبية المسيطرة على مقدرات النفط العراقي وإصدار الحكومة العراقية لقانون رقم 80 لسنة 1961 الخاص باستعادة الأراضي غير المستثمرة من الشركات الأجنبية، أما المبحث الثالث فيتعلق بالتخطيط الاقتصادي الذي اعتمدته الحكومة بعد ثورة 14 تموز 1958 وإصدار ثلاث خطط اقتصادية وهي المؤقتة 1959 - 1961 والخططة التفصيلية 1961 - 1965 والخططة الاقتصادية الخمسية 1965 - 1969، ويتناول المبحث الرابع التجارة واتجاهاتها للفترة 1958 -